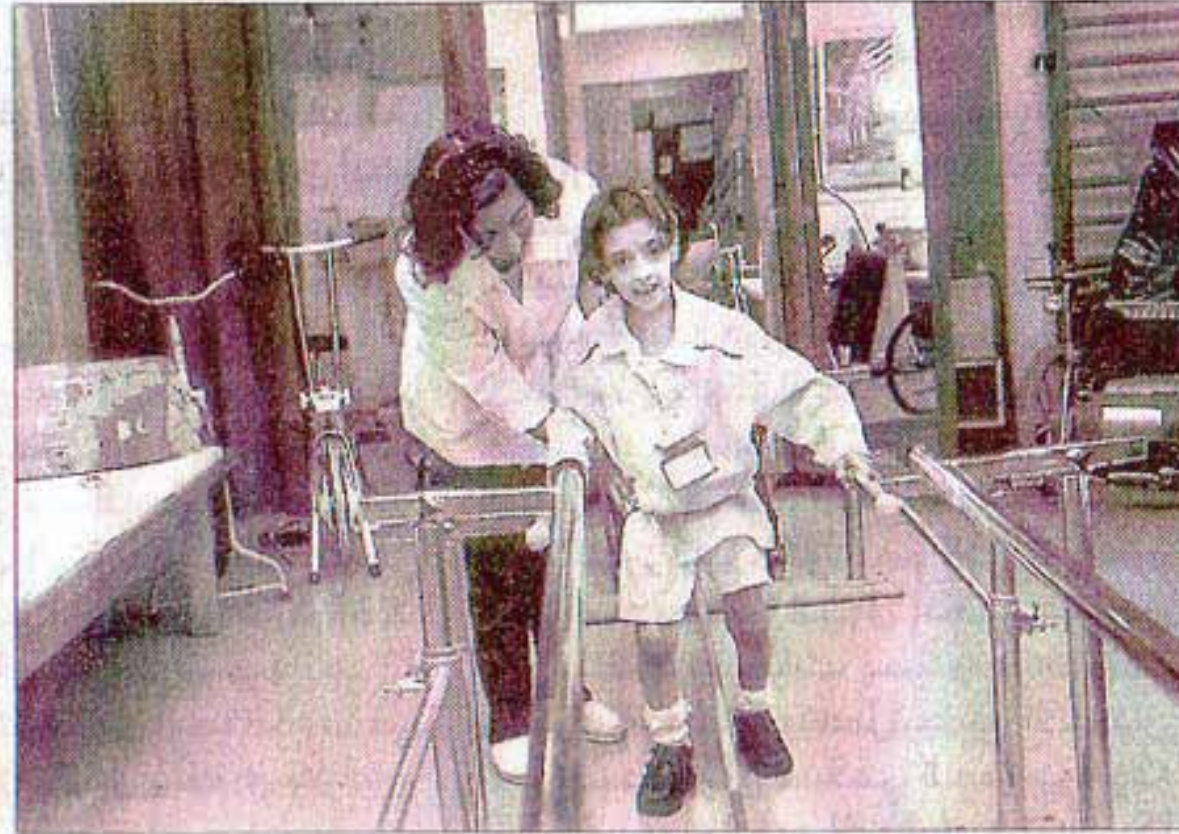


"الكفاءات" تطلق صرخة حاجة ومؤسسات أخرى تؤيدها وزارة الشؤون تعتمد جدول أسعار للخدمات عمره 12 عاماً



رعاية الأهل ذوي الحاجات الخاصة.



تمارين إعادة تأهيل لفتاة صغيرة.



اهتمام دائم في كل المجالات.

كتبت أئين موراني:

كارثة اجتماعية وشيكة نتيجتها: آلاف المعوقين والمُسعفين مصيرهم الشارع! السبب: سياسة الإنفاق الإعتباطية التي تعتمد على الرعاية الاجتماعية. لماذا؟ "الفارق كبير بين تقديرات الكلفة التي تعتمد عليها وزارة الشؤون الاجتماعية وواقع الكلفة الحقيقي اليوم، مما يضع مؤسسات الرعاية في موقع صعب ويسبب عجزاً عن إمكان استمرار تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية للمعوقين..."

"حقوق الإنسان" ... كليشيه

سخط كبير لدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية التي عملت منذ أعوام بصمت، و"طفح كيلها" من تقاذف المسؤولين "من وزارة إلى وزارة" فيما المعوق واليتيم يدفعان الثمن... كان الدولة تتلذذ في الإمعان ببؤسهم! فكان لا بد، وفق رئيس مؤسسة "الكفاءات" رثيف شويري، من اخراج الازمة إلى العلن من خلال مؤتمر صحفي يعقده الساعة 11:00 قبل ظهر غد الأربعاء المقبل يوجّه خلاله كتاباً مفتوحاً إلى رئيس الجمهورية ميشال سليمان. وفي المؤتمر مطالبة بـ"إعادة تصويب أرقام الكلفة اليومية للمعوق بما يتناسب وتكلفة السوق الحقيقية والأخذ في الاعتبار الدراسة التي قدّمها الكفاءات قبل أربعة أشهر وهي تعكس واقع الحال".

انطلاقاً من هذه الصرخة وقفت "النهار" على معاناة المسؤولين عن بعض مؤسسات الرعاية الاجتماعية في لبنان كممثل رثيف شويري والمدير العام لدار الأيتام الإسلامية محمد بركات ووكيل مدرسة مار يوسف للأباء اللاعازاريين - زهر الصوان الأب جوزف شدياق الذين امطوا اللثام عن المعاناة الدائمة منذ 12 سنة. ومعهم يتكشف للرأي العام تسامح وزراء الشؤون الاجتماعية المتفاقين حيال حقوق ذوي الحاجات الخاصة وسواهم ممن لم تنصفهم الحياة.

الإتفاق بين الدولة والمؤسسات الأهلية

ما القصة اساساً؟ يشرح رئيس مؤسسة

"الكفاءات" مستشهداً بالتاريخ، فعاد بالزمن إلى عهد الرئيس فؤاد شهاب: "لم تأخذ الدولة قراراً بإنشاء مراكز لرعاية المعوقين إسوة ببناء المستشفيات الحكومية، فعهد الرئيس شهاب الأمر إلى المؤسسات الأهلية غير الحكومية وغير الربحية للإهتمام بالشأن الاجتماعي. والإتفاق كان وفق نص القانون بأن تدفع الدولة لهذه المؤسسات ثلثي الكلفة وتدفع المؤسسة من مواردها الثلث المتبقي. وعليها أيضاً أن توجد الأصول الثابتة كالأرض والمباني والمعدات وكلفة استبدال هذه المعدات وتطويرها. هذا كان قبل 50 عاماً حين كان هناك ما يسمّى "مصلحة الإنعاش الاجتماعي" التابعة لوزارة العمل قبل أن تستقل ويصبح هناك ما صار معروفاً بـ"وزارة الشؤون الاجتماعية". قبل الطرفان بالأمر وتم الإتفاق".

على أي أساس تدفع الدولة الثلثين؟ يقول بركات: "تؤلف الوزارة سنوياً لجنة مختصة تتألف من ممثلين لعدد من الوزارات المعنية كالترتبية والمال والشؤون بحيث تستخرج الكلفة الحقيقية من خلال جدول يضم سعر الكلفة السنوي لكل فئة من المعوقين والحالات الاجتماعية". إذا أين تكمن المشكلة؟ يجيب: "لا احترام من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية لنصوص القانون بحيث أن اللجنة تعطلت عن الإنتظام عن الاجتماع وبالتالي عن إصدار الكلفة! نسأل عن السبب فيجب بحرقه: "معظم وزراء الشؤون الاجتماعية الذين تعاقبوا كانوا حزبيين. ارتاحوا الى تعطيل اللجنة لتصبح لديهم سلطات استنسابية ويبقى القرار لهم يوجهونه وفق الجهة السياسية التي ينتمون إليها". كلام منطقي خصوصاً إذا ما رأينا العمل على الأرض. فبالنسبة إليه أن آخر قرار للجنة صدر قبل 10 سنتين جدد كلفة اليتيم بما يزيد عن 10 آلاف ليرة وكان على الدولة أن تدفع نحو 6600 ليرة. لكنها لم تدفع أكثر من 4 آلاف ليرة".

وفي رأيه أن الكلفة اليومية ارتفعت إلى 15 ألف ليرة وعلى الدولة أن تدفع 66% من هذا الرقم التقديري!

المعاناة هي هي، اسهب بالحديث عنها شويري

قائلاً ان الدراسة المعتمدة من قبل وزارة الشؤون بالنسبة إلى "سعر الكلفة" اليومي تعود إلى عام 1996، رغم أن دراستين صدرتا عام 2001 و2004 عن لجان في الوزارة ولم يؤخذ بهما!

4 آلاف ليرة فقط لا غير!

توقّف الزمن إذا لدى الدولة عند عام 1996، وكأنه لم تطرأ أي حوادث وتغييرات في البلد على مختلف الصعد ولم ترتفع الأسعار ولم يقصّ الغلاء الفاحش مضجع الناس الميسورة. وما هو مصير المعوقين والأيتام ومن يعانون من حالات اجتماعية واقتصادية صعبة؟ القيمون على مؤسسات الرعاية لم يستسلموا وحاولوا أكثر من مرة المراجعة، لكن الإجابة كانت في أحسن الأحوال تطبيق 70% من دراسة عام 2001، أي ما يعادل خمسة آلاف ليرة لبنانية في اليوم تدفعها الدولة للمؤسسات، في حين تصل الكلفة حالياً في بعض الحالات إلى 24 ألفاً مما يترتب على المؤسسة من 10 إلى 20 ألف ليرة! ويشير شويري إلى أن جدول عام 2004 يشير مثلاً إلى أن الكلفة اليومية للمصابين بشلل دماغي هي 18 ألف ليرة لبنانية أي انه يترتب على الدولة أن تدفع 12 ألف ليرة وهي لا تدفع سوى 4 آلاف ليرة فقط، مما يوقع المؤسسات في عجز لعدم قدرتها على تسديد الفارق! وفي الفترة الأخيرة مدّت المؤسسات الوزارة بدراسات عدة تعكس واقع الحال، آخرها بالنسبة للكفاءات كان قبل أربعة أشهر. لكن... ما من أذنين تسمعان ولا عينين تريان!

لا غذاء ولا تدفئة

تتقاطع دوماً الأسباب التي يعاني منها أصحاب هذه المؤسسات. ويشير "النهار" وكيل مدرسة مار يوسف للأباء اللاعازاريين الأب جوزف الشدياق بأن الدعم من الوزارة كان يشمل، إلى 4500 ليرة يومياً، مواد غذائية لأن المدرسة داخلية وتستقبل أكثر 210 تلامذة. ولكن مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية والغلاء الفاحش الذي طاول كل الطبقات الاجتماعية أوقفت الوزارة إعطاء المدرسة مواد

غذائية منذ نحو 10 سنين! وشرح: "إن المدرسة التي تستقبل التلامذة الذين يعانون حالات اجتماعية واقتصادية صعبة وتؤهلهم لنيل شهادة البريفيه الفنية، ومن ثم البكالوريا الفنية، تتوزع مصاريفها على أجور الأساتذة التي ارتفعت والمازوت (المدرسة على ارتفاع 1100 متر) والمواد الغذائية... وتصل التكلفة إلى 75 مليون ليرة لبنانية في الشهر فيما تدفع الدولة 75 مليون ليرة عن ثلاثة اشهر! أي أن هناك تحوّلًا جذرياً في الإتفاق وأصبحت المؤسسة تدفع الثلثين والوزارة الثلث!"

تسمع ولا تصدّق كأن الوزراء المتعاقبين والمسؤولين المعنّيين بحسب بركات "يساهمون بشكل فعال في حرمان المُسعفين حقوقهم وكأنها تعاقب الفئات الأكثر فقراً وحاجة. وتفاقمت المشكلة بعدما أقرت الدولة زيادة على الأجور وهذا حق، لكنها لم تطبّق الأمر على التزاماتها في الرعاية الاجتماعية".

تحجيم اضطراري

نتيجة هذه السياسة، يتكلم شويري بصراحة عن أن هناك تدنيًا ملحوظاً في كل مؤسسات الخدمات الاجتماعية في لبنان. وبالنسبة إلى "الكفاءات" التي تستقبل كل الحالات المستعصية، بشهادة رئيسة مصلحة المعوقين في وزارة الشؤون الاجتماعية كورين عازار، يقول شويري: "نطرح العديد من الحلول قبل أن نضطر إلى تحجيم استقبال الكثير من الحالات، خصوصاً الصعبة منها". ويطالب بأن "تأخذ الدولة الأمر على محمل الجد وتقدم دراسة عن سنة 2008 وتطبّقها ويمكن أن تفيد من دفاتر مؤسسات الرعاية المالية وتعدّ جدولاً سريعاً". ولفت إلى أن العقود السنوية بين الوزارة والمؤسسات لم توقع إلى اليوم.

هل تؤيد مؤسسات دار الأيتام الإسلامية ومدرسة مار يوسف في زهر الصوان مبادرة "الكفاءات"؟ نعم طالما أن الأمر يدعم حقوق المُسعفين، الفئة الأضعف والأكثر هشاشة في المجتمعات المتطورة، فكيف هي بمجتمع لبناني يعيش بين معركة صغيرة وكبيرة؟!